

Distr.: Limited  
6 June 2018  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة التاسعة

فيينا، ٤-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

## مشروع التقرير

إضافة

### خامساً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

١ - قدّم الأمين معلومات عن النفقات المتكبدة لتسيير أعمال الدورتين الأولى والثانية لآلية الاستعراض حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨، والنفقات المتوقعة لإكمال الدورة الأولى، والنفقات المتوقعة لتسيير العمل في السنتين الأوليين من الدورة الثانية. وقدّم أيضاً معلومات مفصلة عن الموارد المتلقاة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وكذلك من التبرعات.

٢ - وفيما يتعلق بموارد الميزانية العادية الخاصة بآلية الاستعراض لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، أوضح الأمين أن الجمعية العامة وافقت على إنشاء ثلاث وظائف إضافية تموّل من الميزانية العادية دعماً للدورة الثانية لآلية الاستعراض، وأشار إلى أنه بإنشاء الوظائف الثلاث هذه، تكون الاحتياجات من الميزانية العادية بموجب نموذج التمويل المختلط للآلية، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر، قد بلغت حدها الأقصى.

٣ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد من خارج الميزانية فيما يخص الدورة الأولى للآلية، أوضح الأمين أن التقديرات للسنتين الرابعة والخامسة قد نُقّحت جزئياً بحيث انخفض مجموع التكاليف المقدّرة لاستكمال الدورة الأولى بمقدار ٣٥ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - وأبلغ الأمين الفريق أيضاً بأنه قام بتنقيح التقديرات للسنتين الأوليين من الدورة الثانية وبحساب التكاليف المتوقعة للسنتين الثالثة والرابعة من الدورة الثانية استناداً إلى المعايير المبينة في مذكرة الأمانة المعنونة "التكاليف المتوقعة لتشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورتها الثانية"، المرفقة بـ"تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن أعمال دورته السادسة المعقودة في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/



نوفمبر ٢٠١٥" (CAC/COSP/2015/10). وقُدِّمت هذه التقديرات المنقَّحة على أساس عدم تمويل أيِّ وظائف من الموارد من خارج الميزانية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، واستمرار تطبيق التدابير السارية حالياً بشأن الاقتصاد في التكاليف.

٥- ومقارنةً بالتقديرات السابقة، انخفضت التكاليف المتوقَّعة لاستكمال أعمال السنتين الأوليين من الدورة الثانية بمقدار ١ ٧٩١ ٩٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وأبلغ الأمين الفريق أيضاً بأنَّ أيَّ قرار يتخذه الفريق بالكفِّ عن تطبيق تدابير الاقتصاد في التكاليف المتعلقة بالسفر سوف يستتبع نفقات مقدَّرة إضافية تبلغ ١ ٢٠٨ ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاز أعمال الدورة الثانية.

٦- وأعرب الأمين عن تقديره للدول التي قدمت تبرُّعات ومساهمات عينية لدعم الآلية، ولفت الانتباه في الوقت نفسه إلى النقص في التمويل من خارج الميزانية. فبأخذ التعهدات التي تلقاها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة منذ ١ آذار/مارس ٢٠١٨ في الاعتبار، تكون الدورة الأولى والسنتان الأوليان من الدورة الثانية ممولة بالكامل، بينما يظل هناك نقص في تمويل السنتين الثالثة والرابعة من الدورة الثانية مقداره ٢ ٩١٤ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثمَّ، حذر الأمين من تباطؤ جهود جمع الأموال.

٧- وأعرب عدة متكلِّمين عن ارتياحهم للشفافية والوضوح اللذين اتسمت بهما التقارير المالية للأمانة، التي توفر أساساً مفيداً للمداولات.

٨- ودعا بعض المتكلمين إلى الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً بشأن استخدام اللغات في الاستعراضات القطرية، مصنَّفة حسب المناطق، بغرض تحسين فهم الآثار المترتبة على ذلك من حيث التكاليف وأعباء العمل. وفي هذا السياق، قدَّم أحد المتكلمين كمثال الجهود التي يبذلها بلده لإجراء الاستعراض القطري بلغة واحدة فقط بدلاً من ثلاث لغات. وأشار متكلمون آخرون إلى أهمية تعددية اللغات في سياق الآلية، وحذروا من اتخاذ أيِّ تدابير من شأنها أن تؤثر سلباً على جودة الاستعراضات القطرية.

٩- وأشارت متكلمة إلى تأييد بلدها الكامل لنموذج التمويل المختلط الحالي، وأعربت عن تقديرها للأثر الإيجابي لتدابير الاقتصاد في التكاليف، ودعت إلى بذل المزيد من الجهود للاقتصاد في التكاليف، واقترحت تخفيض عدد الاستعراضات المنجزة سنوياً بحيث يتسنى استخدام الاحتياجات من الموارد من خارج الميزانية على مدى فترة زمنية أطول، وكذلك النظر في تقليص الحصص من الاجتماعات. وسلّمت أيضاً بأهمية الموارد من خارج الميزانية في تغطية النقص في تمويل الدورة الثانية، وبال حاجة إلى ضمان استدامة الولايات في سياق الوضع المالي للمكتب.

١٠- وأبدى عدة متكلمين تأييدهم الشديد لآلية الاستعراض، بما في ذلك بتقديم مساهمات من خارج الميزانية لها، ودعوا جميع البلدان، في حدود ما يتوفر لها من موارد، إلى تقديم الدعم المالي للآلية.

١١- ورأى بعض المتكلمين أنه ينبغي تمويل الآلية بمجموعها من الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية كفاءة استدامتها وحيادها.

١٢- وكرّر الأمين التزام الأمانة التام بكفالة أن تكون الاستعراضات على أعلى مستوى من الجودة، وأكد مجدداً التزام الأمانة بتعددية اللغات في سياق الآلية، مشدداً على مسألة تشجيع تقليص عدد اللغات المستخدمة أثناء تنفيذ الاستعراض القطري على أساس طوعي. وتعهّد أيضاً بتقديم معلومات أكثر استفاضة بشأن استخدام اللغات أثناء تنفيذ الاستعراضات القطرية، مع بيانات مصنّفة حسب المنطقة.

---